أضواء على أهم الأحداث
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تبشر الفترة الراهنة وما تحمله من تغير غير مسبوق بحدوث تحسن في المستويات المعيشية وتحقيق مستقبل أكثر رخاء لشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالرغم من أن ثمار الربيع العربي أمر محقق على المدى الطويل، فإن المنطقة تشهد منذ بداية هذا العام حالة فريدة من عدم اليقين والضغوط الاقتصادية الناشئة عن مصادر داخلية وخارجية على السواء. ومن المرجح أن تزداد هذه الضغوط بالنظر إلى تفاقم أوضاع الاقتصاد العالمي مؤخرا.

وحتى تتمكن البلدان من بناء الثقة وتثبيت التوقعات وجني ثمار التحول التاريخي الجاري على المدى الأطول، ينبغي أن تتخذ إجراءات حاسمة لصياغة جدول أعمال زاخر بالإصلاحات ـ سعيا لتعزيز النمو الشامل لكل المواطنين، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفضلا على ذلك، ينبغي صياغة تدابير إضافية للإنفاق عبر بلدان المنطقة بما يؤدي إلى تعظيم النفع الذي تحققه على المدى القصير، مع الحد من الالتزامات على المدى الطويل. ويُلاحَظ أن هناك تدابير مساندة تقدمها المالية العامة (على غرار نظم الدعم المعمم) لا تصل مزاياها بالضرورة إلى أشد الفئات احتياجا لها. ولذلك ينبغي أن تسارع الحكومات بالتحرك لتحسين دقة توجيه الدعم والتحويلات إلى المستحقين، مما سيساعد على توفير قدر من الموارد يمكن توجيهه إلى الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة.

البلدان المصدرة للنفط: الاستفادة من أسعار النفط المرتفعة في غمار المخاطر المتزايدة

من الواضح أن تحسنا قد طرأ على النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط، مرتكزا على استمرار المستوى المرتفع لأسعار الطاقة. ومن المتوقع حدوث ارتفاع في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2011 ـ ليصل إلى 5% تقريبا ـ ثم يسجل بعض الانخفاض إلى حوالي 4% في عام 2012. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يتجاوز النمو 7% في عام 2011. وقد قامت عدة بلدان (ولا سيما المملكة العربية السعودية) بزيادة إنتاجها النفطي مؤقتا لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ونقص الإنتاج الليبي. وفي كثير من البلدان، تجري الاستفادة من الحيز المالي الإضافي في إجراء زيادة تدريجية في الإنفاق وتقديم دعم إضافي للقطاع غير النفطي الذي يُتوقع أن ينمو بمعدل 4.5% في الفترة 2011–2012. ومن المتوقع في عام 2011 أن يزداد فائض الحسابات الجارية الخارجية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) من 202 مليار دولار إلى 334 مليار دولار، مع زيادته من 163 مليار دولار إلى 279 مليار دولار في حالة مجلس التعاون الخليجي.

وفي نفس الوقت، تخيم على الآفاق مخاطر تطورات سلبية ملموسة، أبرزها احتمال التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي بسبب المصاعب التي تمر بها الاقتصادات المتقدمة في سعيها لإيجاد حل فعال لتحديات المديونية والمالية العامة. وإذا تحققت هذه المخاطر وتعرَّض النمو العالمي لتدهور حاد، يمكن أن يتأثر النشاط في بلدان MENAP المصدرة للنفط تأثرا سلبيا، وهو ما يرجح أن يحدث من خلال هبوط أسعار الطاقة الدولية. ويمكن أيضا أن يزداد ضعف احتمالات النمو في هذه البلدان أيضا إذا ما هبط النشاط الاقتصادي لدى أهم البلدان الشريكة تجاريا في الأسواق الصاعدة، وتفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة.

وقد زاد ضعف المالية العامة تحت تأثير برامج الإنفاق الكبيرة التي تم تنفيذها على مدار الثلاثة أعوام الماضية. وعلى وجه الخصوص، شهدت معظم البلدان استمرارا في الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط المحقّقة لتعادل المالية العامة ـ أي مستويات الأسعار التي تضمن توازن حسابات المالية العامة عند مستوى معين من الإنفاق ـ حتى أنها تقترب بالتدريج من سعر النفط الفعلي في سوق التسليم الفوري. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتسبب ارتفاع علاوات المخاطر السيادية في زيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة لبعض بلدان MENAP المصدرة للنفط.

ويظل من الملائم الاحتفاظ بالموقف المالي والنقدي الداعم المعتمد حاليا، ما لم تظهر ضغوط تضخمية أو غيرها من علامات النشاط الاقتصادي المحموم، وهو الحال في معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. وبالنظر إلى الفترة المقبلة، ينبغي إجراء إصلاحات لضمان النمو الشامل للجميع، بما يحسن مناخ الأعمال والحوكمة، ويكفل للداخلين الجدد في سوق العمل اكتساب المهارات التي يتطلبها أصحاب الأعمال ويتيح لهم الحوافز الكافية للمشاركة في الاقتصاد الرسمي. ومن

المتوقع أن تعمل التحسينات في حوكمة البنوك، مع الجهود الرامية إلى تطوير أسواق سندات الدين المحلية، على زيادة عمق الوساطة المالية وتعزيز جودتها وتوسيع نطاقها لتشمل الجميع.

البلدان المستوردة للنفط: تلبية الاحتياجات الاجتماعية، واستعادة الثقة الاقتصادية

تتواصل التحولات السياسية والاقتصادية بسرعة وئيدة في العديد من بلدان المنطقة المستوردة للنفط، ومن المتوقع أن تستمر إلى فترة طويلة في عام 2012. وإضافة إلى ذلك، ضعف النشاط العالمي وتراجعت الثقة، مما زاد من عدم اليقين الاقتصادي الملحوظ في المنطقة. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في بلدان MENAP المستوردة للنفط من 4.33% في عام 2010 إلى أقل من 2% في عام 2011. ومن المتوقع أيضا أن يزداد ضعف التعافي الاقتصادي في عام 2012 مقارنة بالتوقعات السابقة، إذ يبلغ النمو المتوقع حاليا أكثر بقليل من 3%.

وقد تدهورت الأوضاع الخارجية والمالية مؤخرا، حيث تعرض النشاط السياحي والتدفقات الرأسمالية الداخلة لانخفاضات كبيرة، وإن ظلت تحويلات العاملين قوية في معظمها. وأدى ذلك، مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، إلى تقلص الاحتياطيات الخارجية. واتسعت فروق العائد على السندات السيادية ومبادلات مخاطر الائتمان، مما رفع تكاليف الاقتراض على الحكومات والشركات في الأسواق الدولية. كذلك يتوقع حدوث تدهور في الميزانيات العمومية للقطاعات المصرفية في بعض البلدان.

ومن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة بمقدار 1.5% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2011–2012، نظرا لاحتفاظ السلطات بموقف ماليتها العامة المعاكس للاتجاهات الدورية. وفي سياق الجهود التي تبذلها الحكومات لتخفيف أثر الهبوط الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأولية، طرأت زيادة حادة على الدعم والتحويلات الشاملة التي لا تقدم للفقراء سوى منافع محدودة. وتم في بعض البلدان تخفيض النفقات الرأسمالية، مما يلحق الضرر بالنمو المستقبلي. وتشير التقديرات إلى أن احتياجات التمويل لدى البلدان المستوردة للنفط سوف تبلغ حوالي 50 مليار دولار سنويا في الفترة 2011–2012، كما أن التمويل الحكومي المفرط الذي تقدمه البنوك المحلية في كثير من البلدان يتسبب في تقليص الائتمان المتوافر للقطاع الخاص.

ويمكن تخفيف بعض الضغوط على المدى القصير بالحصول على التمويل الخارجي وتمويل المالية العامة من الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي نفس الوقت، يجب الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لتثبيت التوقعات، وتنفيذ جدول أعمال شامل للإصلاح يعمل على تعزيز الحراك الاجتماعي بتحسين فرص الحصول على الفرص الاقتصادية. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال المذكور خططا لإيقاف العمل بإجراءات تخفيف الضرائب وتدابير الإنفاق التي بدأ تطبيقها مؤخرا، وإحلال شبكات الأمان الاجتماعي ذات الأهداف الدقيقة محل الدعم الذي لا يوجه إلى المستحقين، بغية إفساح المجال أمام نفقات الاستثمار العام الداعمة للنمو. وستساعد الإصلاحات في عدد من المجالات، مثل أسواق العمل ونظم التعليم ومناخ الأعمال والحوكمة، على الاستفادة من الأصول العديدة التي تتمتع بها المنطقة من أجل زيادة معدلات النمو وتوظيف العمالة على المديين المتوسط والطويل.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠١٢

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	متوسط ٢٠٠٠–٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	توقعات ٢٠١١	توقعات ٢٠١٢
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٥	٤,٥	٢,٦	٤,٤	٣,٩	٣,٧
رصيد الحساب الجاري	٩,٥	١٣,٤	١,٨	٧,٠	١٠,٤	٨,٢
رصيد المالية العامة الكلي	٣,٥	٦,٧	–٢,٩	–٠,٢	٠,٤	٠,١
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٥,٩	١٤,٤	٧,٧	٧,٤	١٠,٦	٨,٣
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٨	٤,٠	١,٨	٤,٤	٤,٩	٣,٩
رصيد الحساب الجاري	١٣,٣	١٨,٧	٤,١	١٠,٦	١٥,٠	١٢,٤
رصيد المالية العامة الكلي	٧,٧	١٣,٠	–١,٦	٢,٩	٤,٦	٣,٦
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٦	١٤,٩	٥,٩	٦,٧	١١,١	٧,٧
***منها*: دول مجلس التعاون الخليجي**						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٦	٦,٤	٠,٣	٥,٤	٧,٢	٤,٠
رصيد الحساب الجاري	١٥,٧	٢٢,٥	٧,١	١٥,٠	٢٠,٦	١٦,٩
رصيد المالية العامة الكلي	١١,٩	٢٤,٧	–٠,٤	٦,١	٩,٧	٨,٣
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٢,٢	١١,٠	٣,٠	٣,٢	٤,٣	٤,٢
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٩	٥,٥	٤,٢	٤,٣	١,٩	٣,١
رصيد الحساب الجاري	–٠,٧	–٤,٤	–٤,٤	–٣,٣	–٣,٣	–٣,٨
رصيد المالية العامة الكلي	–٥,٢	–٥,٤	–٥,٢	–٦,٠	–٧,٦	–٦,٧
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٤,٧	١٣,٣	١١,١	٨,٧	٩,٨	٩,٦
للتذكرة						
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٥	٤,٦	٢,٦	٤,٤	٤,٠	٣,٦
رصيد الحساب الجاري	١٠,٣	١٥,٠	٢,٤	٧,٧	١١,٢	٩,٠
رصيد المالية العامة الكلي	٤,٥	٨,٦	–٢,٦	٠,٥	١,٢	٠,٨
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٠	١٤,٦	٦,١	٦,٩	١٠,٢	٧,٧
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٧	٦,٤	٤,٩	٤,٥	١,٤	٢,٦
رصيد الحساب الجاري	–٠,٩	–٢,٩	–٣,٩	–٣,٩	–٤,٨	–٤,٧
رصيد المالية العامة الكلي	–٦,٦	–٤,٥	–٥,٣	–٦,٣	–٨,٤	–٧,٥
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٤,٢	١٣,٥	٧,٠	٧,٥	٧,٧	٧,٦

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] بيانات ٢٠١١ و٢٠١٢ لا تتضمن ليبيا.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.